خمسون بمائة ونقد خمسين فهو حصة الحلية وإن لم يبين أو قال خذ هذا
هو ثمنها وإن تفرقا بالإقباض صح في السيف ونحوه إن تخلص
بلا ضرر والا بطل فيهما وإن باع إناء فضة وقبض بعض ثمنه
وافترقا صح فيما قبض فقط والا فالشركة بينهما وإن استحق بعضه
أخذ الشفيع ما بقي بحصته أو ردّ وإن استحق بعض نقرة أو أشرفيها
أخذ الباقي بحصته بلا خيار وصح بيع درهمين ودينار بدرهم و
بيع كر حنطة وكر شعير بكرّ ومدّ وكرّ شعير وبيع أحد عشر درهما بعشرة
دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين
ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليا وعشرة مطلقة أن دفع
الدينار وسقاصاه بالعشرة وما غلب الفضة أو الذهب فضة
وذهب حكما فلا يجوز بيع الخالصة ولا بيع بعضه بعض إلا
تساويا وزنا ولا استقراض الأوزنا وما غلب على الغش منهما
فهو في حكم العروض فيجوز بالخالص على وجوه حلية السيف وبيع
بيع بخمسة متفاضلة بشرط التقابض في المجلس والتبايع والاستقراض
بما يروج ممّة وزنا أو عددا أو منهما ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمنا ولو
اشترى شيئا بفلس بطل البيع وقالا لا يبطل وتجب قيمته يوم البيع
عند ابي يوسف وآخر ما تقوم به عند محمد وما لا يروج منه يتعين



بتعيين بالتعيين والتساوي في المغشوش كمغلوب في التبايع بيع والاستقراض
وكذا ان الصرف وقيل كخالية ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يبين
قاله كسدت فالخلاف كما في كساد المغشوش ولو استقرض فكسدت
يرد مثلها أو عند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد
يوم قيمتها الكساد ولا يجوز البيع بغير النافقة مالم يتعين
ومن اشترى بنصف درهم فلوس أو دانق فلوس أو قيراط
فلوس جاز البيع وعليه قدر ما يباع بنصف درهم أو دانق
أو قيراط منها ولو دفع الى صيرفي درهما وقال اعطني بنصفه
فلوسا وبنصفه نصفا الآحبة فسد البيع في الكل وعند محمد في
الفلوس ولو كرر اعطني صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطني
بنصف درهمي نصفا الآحبة صح في الكل والنصف الآحبة مثله
والفلوس بالباء كتاب الكفالة هي ضم ذمة الى ذمة في
المطالبة لان الدين هو الأصح ولا ينفع الا ممن يملك التبرع وهي
ضربان بالنفس وبالمال فالأولى تصح بكفلت بنفسه أو بمؤنته
ونحوها مما يعتبر مع البدن او بجزء شايع منه كنصفه أو عشره
او بمنته او على او الى او انا زعيم أو قبيل به لا بما ما ضمني او وقته
وصح أخذ الكفيل او الكفيل وجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه

Copyright © King Saud University